

Distr.: General  
6 December 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة  
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة  
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية  
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ  
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب  
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد  
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من الرابطة الدولية لعيد التجلي لراهبات تجلي مريم العذراء  
المباركة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301213 301213 13-59752 (A)



## البيان

نحن، الرابطة الدولية لعيد التجلي لراهبات تجلي مريم العذراء المباركة (٢٠٠٠ ٢ عضو في ٢٢ بلداً، في شمال العالم وجنوبه)، قد أسهمنا، إلى جانب أشخاص أكثر مرتبطين بمنظمتنا، في التقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى مدى أكثر من ٢٣٠ عاماً، كان لنا في عدد من البلدان حضور بين أشد الناس ضعفاً في المجتمع الدولي. وقد استثمرنا وقتنا وطاقاتنا في تعليم النساء والفتيات في المقام الأول، ومن ثم في تقديم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.

واليوم، نشارك في عدد من البلدان في توفير التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وتعليم الكبار، ولا سيما النساء، وتوعية الجمهور بالجريمة المنظمة في مجال الاتجار بالأشخاص، المتسمة بدرجة عالية من التنظيم. ونشارك في بعض البلدان في تقديم الرعاية الصحية، ورعاية الأطفال المعوقين، ورعاية المرضى عقلياً، ورعاية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وتشمل مبادراتنا الأخرى تهيئة ظروف العيش المستدام لتلبية الاحتياجات المحلية، كالإسهام في تنظيم منظمات تشاركية يمكن أن يكون فيها للنساء والأطفال رأي في المسائل التي تؤثر في حياتهم؛ وتعزيز البستنة العضوية؛ وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وإنشاء التمويل الاجتماعي؛ وتنظيم المشاريع الادخارية الصغيرة؛ والتوعية بتجميع مياه الأمطار؛ والمساعدة على تشييد سدود صغيرة؛ وبناء القدرات في مجال الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية؛ والعمل يداً بيد مع الآخرين من أجل حفظ الأنواع المهددة بالانقراض.

وفي بعض البلدان، لنا حضور بين النساء المهاجرات غير الموثقات وأسرهن ونقدم إليهن خدمات الدعم المجتمعي، مما يساعدهن على تعلم اللغة الإنكليزية، واكتساب المهارات الأخرى للعيش في ثقافات مختلفة، بما في ذلك التغذية، وكيفية البحث عن طريق الإنترنت في نظم الخدمات الاجتماعية. وفي بلدان أخرى، تقدم مراكز موارد الأسرة المساعدة لتعزيز الحياة الأسرية والعلاقات الأسرية، المتأثرتين حالياً تأثراً كبيراً بأزمة الكساد العميقة. وفي بعض البلدان، نقدم التدريب على المعالجة بالطاقة الكلية التي تساعد النساء والأسر على التخفيف من الصدمات والإجهاد الناجمين عن الفقر والعنف.

وفي زامبيا، قامت ٦٠ أرملة في المناطق الريفية، بمساعدتنا، بتشيد سد مصنوع من تربة كتيب النمل (وليس الأسمنت) لتجميع مياه الأمطار، وأصبحت قرى عديدة تستخدم هذا السد كخزان للمياه في مزاولة الأنشطة الزراعية ولأغراض أخرى. وحقق الاستثمار في تشييد "بئر" فوائد مترابطة متعددة وساعد على تنمية البلدة بأكملها؛ وبدأ الناس بالاستثمار في حدائقهم

وبيع منتجاتها. وتم شراء ثلاث سيارات أجرة، فلم يعد يتعين على النساء أن يمشن مسافة أميال، وأصبح لديهن الوقت الكافي لصنع أطعمة للبيع، مما يتيح لهن كسب المال لإرسال أطفالهن إلى المدرسة. وقد توفّر بذلك ما يكفي من المدخرات لشراء أرض وبناء مدرسة. وكانت البئر أيضاً وراء تزويد العيادة الطبية بالمياه، وتحسين النظافة الصحية، وأتاحت للفتيات الذهاب إلى المدرسة حيث أصبحت المراحيض متوفرة والحرمة الشخصية قائمة.

ونعرب عن سرورنا لاتخاذ الأمين العام مبادرة "التعليم أولاً" العالمية، التي تهدف إلى تحقيق عودة ٥٧ مليون طفل إلى المدرسة بعد تعرضهم للإهمال. وفي عام ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان القرارين التاريخيين ٢٩٢/٦٤ و ٩/١٥، على التوالي، المتعلقين بحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي. فالحصول على المياه والصرف الصحي أمران لا غنى عنهما بالنسبة للنساء والفتيات. وفي عام ٢٠١٣ الذي أُعلن سنة دولية للتعاون في مجال المياه، ما زال هناك ٧٨٣ مليون شخص ممن لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على المياه النظيفة، وحوالي ٢,٥ بليون شخص ممن لا تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي الكافية؛ وكثيراً ما تُمضي النساء والفتيات ما يصل إلى ست ساعات يومياً لإحضار المياه.

وعلى الرغم من الجهود الجمة التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة، فإن العالم يواجه تحديات عديدة ناجمة عن جوانب الفقر المتعددة الأبعاد، حيث نشهد على تآثر أكثر الفئات ضعفاً بتدابير التقشف التي سنّتها مختلف الحكومات. وعلى سبيل المثال، تزداد بشكل كبير في هذا الظرف من الكساد العميق الضغوط على الحياة الأسرية والعلاقات الأسرية، مما يتسبب في نمو غير مسبوق للعنف العائلي، ونمو مواز في الطلب على خدمات توفير أماكن اللجوء. وتتأثر النساء تأثراً شديداً بطريقة تعامل الحكومات مع هذه المراكز، سواء في حال إبلائها قليلاً من الاهتمام، أو إغلاقها أو خفض تمويلها.

وفي الحوار الرفيع المستوى المعني بالمهجرة والتنمية، والاجتماع الخاص المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، والأنشطة الموازية الأخرى المعقودة في إطار الدورة الحالية للجمعية العامة، روى الأشخاص الذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان أنفسهم رواياتٍ مفعجة. وفي مناسبة نظمتها البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بعنوان "حقوق الإنسان والبيئة والشركات عبر الوطنية"، استمعنا إلى مواطنين إكوادوريين يروون الممارسات الجائرة للشركات العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية (جرى البث الشبكي لهذه المناسبة عبر تلفزيون وفيديو الأمم المتحدة). واستمعنا مؤخراً، في المناسبات التذكارية التي تنظمها الأمم المتحدة بمناسبة اليوم الدولي للطفلة واليوم الدولي للقضاء على الفقر، إلى روايات عن التمييز روتها أم عازبة

لها أربعة أطفال، وفتاة من الشعوب الأصلية، وفتاة مهاجرة غير موثقة، ونساء ورجال وفتيات يعيشون في المآوي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهم من بين ٢,١ بليون شخص يتعرضون للإهمال في عالمنا.

ويهتدي تقرير الأمين العام المعنون ”حياة كريمة للجميع: التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥“ (A/68/202)، بالتطلعات الكثيرة لآلاف الناس في جميع أنحاء العالم، التي أعرب عنها في مختلف المشاورات التي أجريت. وذكر التقرير بوضوح تام أوجه النجاح والفشل، وقدم المقترحات ذات الصلة التي يمكن أن تتيح حياة كريمة لكل إنسان.

ونؤكد الوثيقة الختامية الطموحة للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (قرار الجمعية العامة ٦٨/٦). ونؤيد الوثيقة الختامية في أننا جميعاً بحاجة ماسة إلى العمل سوياً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال العامين المقبلين.

وتود الرابطة الدولية لعيد التجلي لراهبات تجلي مريم العذراء المباركة أن تقترح التوصيات التالية للمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المحدد، مما يتيح توفير حياة كريمة للجميع. ونطلب إلى جميع الحكومات وإلى المجتمع الدولي كفالة ما يلي:

- تنفيذ التوصية رقم ٢٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية، المتعلقة بالحدود الوطنية الدنيا للحماية الاجتماعية، التي تدعو إلى إقامة حدود دنيا للحماية الاجتماعية، مصممة على أساس وطني باعتبارها أحد التدابير لكفالة الانتفاع بنهج قائم على الحقوق لضمان الحصول على دخل، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لأضعف الفئات في المجتمع، أي المسنين، والأطفال، والمعوقين، والمرضى، والعاطلين عن العمل، والحوامل اللواتي ينتظرن أن يضعن
- تنفيذ الالتزام الوارد في الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتحسين الفرص التعليمية ونتائج التعلم لدى أشد الأطفال ضعفاً، عبر إتاحة فرص الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي الجيدين
- إتاحة الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي من خلال تنفيذ القرارات الرائدة المتعلقة بحقوق الإنسان والحصول على المياه والصرف الصحي، وبخاصة عن طريق استثمار أموال كافية لتوفير قدر أكبر من مياه الشرب المأمونة

- والمرافق الصحية، وكفالة أن تتوفر لكل قرية ومجتمع محلي إمكانية الوصول إلى بشر أو الاستفادة من مشروع مائي
- تصميم السياسات والبرامج بالاسترشاد بالقرار ١١/٢١ الصادر عن مجلس حقوق الإنسان، الذي اعتمد فيه المجلس المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان
  - تنفيذ السياسات والبرامج على الصعيد الوطني بالتنسيق مع المجتمع المدني وبالشراكة معه على جميع المستويات، وكذلك بمشاركة مَنْ يتعرضون للإهمال، ولا سيما النساء والفتيات
  - تنفيذ برنامج توفير العمل اللائق والميثاق العالمي لتوفير فرص العمل للذين وضعتهما منظمة العمل الدولية لإتاحة العمالة الكاملة، وهما يكفلان شمل النساء واستفادهن في هذا الصدد
  - التصديق على الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وإنفاذها، ولا سيما الصكوك المتعلقة بالنساء والفتيات
  - إنشاء مصادر ابتكارية للتمويل، ولا سيما من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية والحد من الإنفاق العسكري
  - دعم مبادرة حكومة إكوادور لوضع إطار تنظيمي دولي ملزم قانوناً بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات. ونحن نعتقد أن مثل هذا الإطار سيكون مفيداً في معالجة مسألة عدم المساواة بمختلف أوجهها (الدخل، والشؤون الجنسانية، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والإثنية) داخل البلدان وفيما بينها
  - اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة لتمهيد الطريق أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في العامين المقبلين. بمشاركة المجتمع المدني، لكي لا يبقى أحد عرضةً للإهمال، ولا سيما النساء والفتيات.